الأمير مولاي هشام بن
عبد الله العلوي

ترجمة: محمد العفراني

فضاءات التراضي

سرتني نقاشاتكم حول الحداثة، فقد ساهمتهم بها في نقاش حيوي جدا، إلا أن من الناس، مثلما يحدث غالبا في المغرب من يعتقدون، وهم يدلون بآرائهم حول قضية من القضايا، وكأن لا أحد قبلهم تناول تلك القضايا بعينها. وان صادف واستشهدوا بمن قبلهم فهم يفعلون ذلك في عجالة وبدون ترو.

وأنا أود (بادئ ذي بدء) أن أوضح الفرق بين فكرة "ميكرو- قطيعة" وبين "مفهوم فضاءات التراضي" الذي أقول به. وقد خلطت الافتتاحية المشار إليها بينهما: إن مفهوم "فضاءات التراضي" لا يحد لا من عمق النقاش ولا من الحرية التي ينبغي أن تضمن نجاح ذلك النقاش مثلما لا يحد من رقعة الإصلاحات التي ينبغي مباشرتها. أخيرا إن مفهوم "فضاءات - التراضي" كما عرفته في إحدى محاضراتي ب"IFRI" (المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية) التي عالجت فيها الوضع العربي - الإسلامي في مجموعته، لا ينفصل (في جوهره. م) عن الطابع العمومي والديمقراطي للنقاش. وأنا استغرب من كون افتتاحيتكم اختزلت اقتراحي في تلك التوافقات المألوفة بمقاديرها وتنميقاتها التي عودتنا عليها للأسف السياسات السياسوية.

ومما يؤسف له حقا أن تزعم افتتاحية العدد رقم 188 بأنها تطرح لأول مرة "القضايا الحقيقية"، وفي هذا، لعمري، غرور، وهو ظاهرة معروفة جدا عندنا سببها كبت (الحريات) والإنتقائية المبالغ فيها الممارسة على الذاكرة، مما يزرع الغموض ويحرم الأجيال اللاحقة من البناء على أساس ما خلفته لها

الأجيال السابقة.

واسمحوا لي أن أذكركم أن القضايا من مثل، سيادة الشعب، قد سبق طرحها وتناقش الناس حولها ولازالوا، وهناك أناس كثيرون قدموا تضحيات جليلة في سبيل هذه المثل، كما أن قضية الأمازيغية تناولها قبل عشر سنوات على الأقل مثقفون ومواطنون أمازيغيون وغير أمازيغيين، وقضية الفصل بين دوائر العمل ومسألة التوافق حول مجالي الديني والسياسي بقصد تأمين مساواة الأفراد والجنسين قد نوقشت بدورها في الساحة العمومية وبوضوح ما بعده وضوح، فلم يبق في نظري، والحالة هذه، إلا تأسيس حركة اجتماعية جديدة تستطيع الدفع بالإصلاحات أكثر نحو الأمام وذلك من أجل بلورة مطالب تلك الإصلاحات ونتائجها في مؤسسات جدد تشكيلها.

والثورة، فضلا عن هذا وذاك، لا تحدث بمجرد الرغبة في حدوثها، وعلى الذين يجرون مقارنات بين الثورة الفرنسية لسنة 1789 وبين مغرب اليوم أن ينتبهوا إلى أنه ما أن مرت لحظات الثورة حتى عاد الناس في أوروبا وفي غيرها من البلدان إلى إقامة توافقات واتفاقات تمت بعد مناقشات علنية، حول ميادين مؤسساتية في التعليم وفي ضمان حماية الممتلكات، وتنظيم الممارسة الدينية... الخ. وهكذا أصبحت الدولة الألمانية على سبيل المثال تقوم بتدبير جزئي للكنائس وذلك على أساس اتفاقات بمقتضاها تمول تلك الدولة الممارسات الدينية. والشيء ذاته في بريطانيا حيث، وبعد تسويات على مدى من الزمن، تم الإعتراف للملكية برئاسة الكنيسة الإنكليكانية. كما اعترف للكنيسة بحق تكريس الملك مع ضمان حرية الاعتقاد للجميع.

وفي اسبانيا وهولاندا وغيرهما نجد اتفاقات مماثلة أثبتت قدرتها على الإستمرار.

إن قوام استمرار التلازم بين مجالي الديني والسياسي في هذه الحالات يقتضي التسليم بضرورة الفصل بينهما. ولكن شريطة الاعتراف بما بينهما من جدلية.

وهي جدلية يضبطها العقل والأعراف والعادات التي خبرتها الممارسة الطويلة كما ضبطتها الارتباطات بين الأفراد مجتمعين ضمن الجماعة، وكذا الضرورات السياسية وجميع تلك التسويات والإصلاحات والتغييرات، وذلك التحضير لبنيات تدوم وما كان لها لتقوم لولا وجود إطار "فضاءات التراضي". كما ينبغي التأكيد على أن التحولات العنيفة إنما تحدث عند العجز عن الاعتراف بوجود عوائق تاريخية. وعدم القدرة على إيجاد الحلول المناسبة لتلك العوائق.

وفي المغرب وغيره ارتفعت أصوات تنبه إلى ما في نظام "الخلافة" من قصور، وتدعوا إلى السمو بالدين عن الاستغلال السياسي.

ولا بد من أن يأتي يوم تترجم فيه نتائج هذه المجهودات إلى مؤسسات تمثيلية لجميع المؤمنين ومنفصلة بالنسبة لعلاقاتها بوظيفة التسيير الخالص.

ولا جدال في أنه، إذا أردنا التوجه نحو حداثة ملموسة مبنية أساسا على ظروف مجتمعنا التاريخية والثقافية، ينبغي أن نعمق مفهوم الليبرالية حتى لا ننظر إليها كمجرد مفهوم عرضي مثل ما يفعل من يهملون ما تقوم عليه من أسس فلسفية وما تتضمنه من قيم تتعلق بالأخلاق والاقتصاد، نعم، هناك عدة نماذج لحداثة ليبرالية محرفة تبلورت في نظام استغلال متوحش أرفضه، مثلما وجدت حداثة فاشستية عرفنا مصيرها وأخرى دغمائية اشتراكية لاحظنا فشلها. كما توجد أنماط أخرى مبنية على قيم العمل

وعلى التوزيع العادل للثروة في صيغة أجور وأرباح مضمونة (لا على أساس الصدقة فقط).

وكثيرهم المثقفون والمناضلون المغاربة ممن أتوا بالجديد في هذه المسألة. وأنا أرى في اتهامهم "بالإستقالة" طيشا، اللهم إذا كان المقصود بذلك محاولة لتبرئة الذمة.. ثم أفلا يكون بسبب ما لاحظه الكاتب من "صحراء الأفكار" نفورا من متابعة المعرفة؟

ومهما يكن فعلى أية معرفة دقيقة ومباشرة بظروف بلادنا أن تتوخى النسبية في مثل قولها: "هاهي الأرقام الرسمية تتحدث عن النقص في الخدمات العمومية، وعن البؤس الأسود المنتشر في المناطق البربرية" لأننا نعلم أن لا وجود لإحصاءات "وبالتالي لا وجود لأرقام رسمية" تقوم على اعتبار الفئات الايثنو- لغوية قاعدة لها. فعن أية ساكنة بربرية نتحدث؟ أنتحدث عن تلك المقيمة في تخوم الصحراء، وبالواحات، وبالريف؟ أو عن مربيي الماشية الأشداء بالأطلس المتوسط؟ أو عن تلك الجماعات المدهشة بالأطلس الكبير؟ أو عن تلك الكتل الحضرية بالدار البيضاء وبالمدن الكبرى الأخرى حيث يتواجد العرب والبربر معا في الأحياء الراقية مثلما يتواجدون في ضواحي المدن، وفي إدارة الأعمال الكبرى والمصانع، مثلما في الجيش والإدارة. وفى العطالة؟ إن قضية الامازيغية قضية هوية ثقافية وسياسية مشروعة، والإقصاء الاقتصادي يمس الجماهير العريضة من عرب وبربر.

لقد آن الآوان للتخلي عن طمأنينة تفكير الصالونات الوثيرة المفرز لفكر حول الكونية المجردة.

كما آن الآوان للتحرر من تلك الراديكالية الخاطئة التي تطرح خطاطة شبه متكاملة في صيغة "القضايا الحقيقية" تتضمن علاجا "لصحراء الأفكار" حول الفصل بين المجالات..الخ والتخلي عن جميع الحالات التي هي في الواقع مجرد تبرير للجمود والتمسك بالسير اليومي لحياة بدون أفق. وهذا الدوران في دائرة مغلقة لمن شأنه تبديد طاقة الجادين منا وكذا تبديد آمالنا جميعا ويجعلنا نسبح فوق كثبان الرمل.